السياق الليبي

إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (ليبيا)

سبتمبر 2017

مركز دعم التحول الديمقراطي
وحقوق الانسان «دعم»

مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"

إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (ليبيا)

22 سبتمبر 2017

إعداد: رجب سعد[1]

1 باحث مصري يركز على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي. انضم إلى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في عام 2005، وخلال عمله كباحث اشترك في مشروعات بحثية تناولت أزمة حرية التعبير وحرية التنظيم ومراقبة الانتخابات، كما ساهم في إصدار تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في الخليج العربي والسودان ومصر وليبيا. وفي أعقاب الربيع العربي شارك سعد في مشروع بحثي يرصد تطور حقوق المواطنة والديمقراطية في مصر، وهو مشروع أكاديمي نفذته مجموعة من الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية بالتعاون مع عدد من منظمات حقوق الإنسان في شمال أفريقيا. عمل سعد مديرًا لتحرير مجلة (رواق عربي) الصادرة عن مركز القاهرة وذلك في الفترة بين 2009 و2017. كما قام سعد بإعداد وتنظيم عدد من المؤتمرات الإقليمية في القاهرة والرباط والدار البيضاء وبيروت وتونس وكوبنهاجن، وخلال عمله بمركز القاهرة كمسئول المنتدى الإقليمي العربي قام بتنظيم المنتدى الدولي الأول لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي والذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية. وفي نهاية 2015 حصل سعد على زمالة معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط ومقره بالولايات المتحدة الأمريكية. قام سعد بتحرير كتاب (الأديان وحرية التعبير: إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة) وصدر عن مركز القاهرة في 2007، وشارك في كتاب "حقوق الإنسان والأحزاب المصرية بعد ثورة 25 يناير" وصدر عن مؤسسة فريدريش ناومان في 2012، وله مقالات وأوراق بحثية منشورة، باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك في صحف مصرية وعربية ومراكز أبحاث أوروبية وأمريكية.

السِّيَاق اللِّيبي

إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (تونس)

سبتمبر 2017 | مركز دعم التحول الديمقراطي و حقوق الإنسان "دعم"

الفهرس

السِّيَاق اللِّيبي 03

حُرية التنظم في ليبيا 07

وضع المُدافعين عن حقوق الإنسان 09

وضع النساء في ليبيا 10

قائمة المُعاهدات الدولية التي صادقت عليها ليبيا 12

السياق الليبي

في عام 2011، وبعد اندلاع ثورتي تونس ومصر، شَهدت ليبيا ثورة شعبية مُسلحة مَدعومة من المجتمع الدولي. استطاعت الثورة القضاء على حكم العقيد مُعمر القذَّافي الذي كان قد استولى على حكم البلاد في أعقاب انقلاب عسكري عام 1969؛ واستمر في الحكم لنحو 42 عامًا.

كان نظام القذَّافي استبداديًا ومعاديًا لقيم الديمقراطية وحُقوق الإنسان، وسجَّل العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دون مُحاسبة أو مُحاولة للإصلاح السياسي أو إفساح المجال أمام المجتمع المدني. واتَّسم حُكم القذَّافي بعدم التسامح مع أي نمط من التعبير السياسي المُعارض السلمي، واتخذ طابعًا دمويًا في التعامل مع المعارضين السياسيين. وحاول القذَّافي أن يَسحق الثورة الشعبية التي اندلعت ضده في 2011، لكنه فشل ولقي حتفه بطريقة وحشية على أيدي الثوار، في مدينة سرت مسقط رأسه.

برغم مشاركة الفصائل المسلحة؛ لم تنجح الثورة الشعبية وحدها في أن تقضي على نظام القذَّافي. إذ سَاهم المجتمع الدولي في دعم جهود الثوار. ففي 26 فبراير 2011؛ أصدر مجلس الأمن القرار 1970 الذي اعتبر فيه أن الهجمات المُمَنهجة واسعة النطاق التي تُشن ضد السُكان المَدنيين في ليبيا قد ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية، وأعلن عن تصرفه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الشهر التالي، أصدر مجلس الأمن الدولي في 17 مارس 2011 القرار رقم 1973 وطالب بوقفٍ فوري لإطلاق النار ووقف الهجوم على المدنيين، وقرر فرض حَظْر جَوي على ليبيا وتنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذَّافي. وقام مجلس الأمن الدولي بتفويض حلف شمال الأطلسي (الناتو) لاستخدام كل "الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين. وفي هذا الإطار؛ قام حلف شمال الأطلسي بتنفيذ عملية (الحامي الموحد) التي دعَّمت مُقاتلي المجلس الانتقالي اللِّيبي في معركته ضد قوات القذَّافي. وبعد مقتل القذَّافي قام مجلس الأمن بإنهاء تفويضه لحلف شمال الأطلسي في 27 أكتوبر 2011[2].

بمقتل القذَّافي لم يسقط نظام الحكم فحسب، بل انهارت كل هياكل أجهزة الدولة الإدارية والأمنية ونظام العدالة[3]. وبدلًا من تحقيق أهداف الثورة في بناء دولة ديمقراطية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ انتهي الأمر إلى معاناة الشعب اللِّيبي من انقسام سياسي حاد، وصِراع على الشرعية بين خصوم عدة، وانتشرت الميليشيات المُسلحة التي تتنازع على السيطرة على الأراضي وعلى الموارد النفطية[4]، فيما تفاقمت انتهاكات

[2] رويترز: مجلس الأمن يُنهي التفويض بعمليات لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، 27 أكتوبر 2011 http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79Q0RL20111027?sp=true

[3] مجموعة الأزمات الدولية، العدالة في ليبيا ما بعد القذَّافي (تقرير) https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/libya/trial-error-justice-post-qadhafi-libya

[4] مجموعة الأزمات الدولية، الجائزة: الصراع على ثروات الطاقة اللِّيبية (تقرير)

حقوق الإنسان في ظل إفلات كل الأطراف من العقاب[5]، ولم تنجح الحكومات المتعاقبة منذ 2011 في تدشين آلية جادة لتطبيق العدالة الانتقالية أو في تفكيك الجماعات المسلحة ونزع السلاح. كما شهدت ليبيا صُعود جماعات التطرف الديني وأبرزها تنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم داعش، فيما تزال تواجه تحديات جمة إزاء تأسيس توافق ومصالحة سياسية وإعادة بناء الجيش الوطني والقطاع الأمني.

أثناء الثورة، وقبل القضاء على القذّافي وحُكمه، تأسس المجلس الوطني الانتقالي اللّيبي الذي تولى إدارة شئون البلاد في أعقاب سقوط القذّافي، وفي يوليو 2012 تم إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام الذي تشكل من 200 عضو وتسلم السلطة من المجلس الانتقالي[6]، وأصبح ضمن سلطات المؤتمر الوطني تشكيل الحكومة وإعداد قانون الانتخابات. وكانت الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية التي برزت في انتخابات 2012 هي ائتلاف القوى الوطنية، المحسوب على التيار الليبرالي، بزعامة رئيس الوزراء السابق محمود جبريل الذي فاز بـ39 مقعداً، من إجمالي 80 مقعداً مخصصة للقوائم الحزبية، كما فاز التيار الإسلامي بـ17 مقعداً، فيما فاز حزب الجبهة الوطنية، الذي انبثق عن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي كانت معارضة للقذّافي في ثمانينيات القرن العشرين، بثلاثة مقاعد[7].

دعت المفوضية العليا للانتخابات المواطنين للتوجه إلى صناديق الاقتراع في 25 يونيو 2014 لانتخاب 200 عضوا في مجلس النواب، وفي 21 يوليو أعلنت المفوضية نتائج الانتخابات[8] التي تقدم فيها التيار "الليبرالي" على تيار الإسلام السياسي؛ وهو ما لم تقبله الجماعات الإسلامية المسلحة، وأدى إلى اتساع نطاق الفوضى في ليبيا، وتعميق الاستقطاب السياسي. وبرغم هذا يرى بعض الخبراء أنه ليس من الصواب اختزال الصراع في ليبيا باعتباره مجرد صراع بين إسلاميين وعلمانيين[9].

وكان اللّيبيون قد انتخبوا في 20 فبراير 2014 أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع دستور ليبيا بعد الثورة[10]. وبعد 3 سنوات من الجدل والخلافات؛ انتهت الهيئة من إعداد مشروع الدستور في 29 يوليو 2017، وأخطرت الهيئة مجلس النواب من أجل لتمكين المواطنين اللّيبيين من الاستفتاء على المشروع[11].

في أغسطس 2014؛ قامت جماعات "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة" و"مجلس شورى ثوار بنغازي"[12] – وهي ميليشيات مُسلحة (أغلبها ذو طبيعة إسلامية) من مدينة مصراتة – بالسيطرة على العاصمة طرابلس في غرب ليبيا وأعلنت أن مجلس النواب المنتخب غير شرعي ودعت المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته لاستئناف نشاطه وتشكيل الحكومة؛ فانتقل مجلس النواب إلى مدينة طبرق التي تقع في الشرق. وهكذا ترسخ الانقسام

[5] تقرير للأمم المتحدة حول ليبيا يتحدث بالتفصيل عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في طرابلس وبنغازي
https://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?ctl=Details&tabid=5120&mid=8563&ItemID=1971833

[6] المجلس الانتقالي في ليبيا يُسلم السلطة للمؤتمر الوطني العام http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE87800A20120809

[7] سؤال وجواب: الانتخابات البرلمانية اللّيبية، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (باللغة العربية).
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/06/140625_libya_election_q_a

[8] مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب https://hnec.ly/?p=6288

[9] Frederic Wehrey, What's behind Libya's spiraling violence?

[10] لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على تقرير مركز كارتر عن عملية انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع دستور ليبيا على الرابط التالي:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-07302014-con-drafting-arabic-final.pdf

[11] رجب سعد، دستور لا يحمي الحقوق والحريات: ليبيا تكتب دستورها، المجلس الأطلسي، 3 أغسطس 2017. http://www.achariricenter.org/libya-writes-its-constitution-ar

[12] تصاعد التوتر في ليبيا مع سيطرة ميليشيات على مطار طرابلس http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/08/140824_libya_parliament_condemns_militias

السياسي بين حكومتين في الشرق والغرب، وازداد تعقيد المشهد السياسي اللِّيبي[13] الذي تمزقه الصراعات السياسية[14] بين أطراف عديدة مسلحة وهياكل سياسية موازية تتلقى دعمًا دوليًا أو من بعض دول الجوار.

تبنى مجلس النواب في طَبرق عملية الكرامة العسكرية التي قادها اللواء المنشق (السابق) خليفة حَفْتَر[15] ضد الإسلاميين[16]. ويزعم خبراء أن تعريف حَفْتَر الفِضْفَاض للإرهاب، والذي يضع كل أطياف الإسلاميين سواء من ينتهج منهم التطرف العنيف أو السلميين في سَلة واحدة، قد أدى في نهاية المطاف إلى زيادة أعداد المتشددين الإسلاميين؛ وذلك لأن المعتدلين شعروا بأنهم مُستهدفون بإطراد، فيما قرر بعض الجهاديين اللِّيبيين الذين يُقاتلون في العراق وسوريا أن يعودوا لبلادهم من أجل قِتال حَفْتَر[17].

وكان حَفْتَر، الذي يقود ما يسمى بالجيش الوطني اللِّيبي، قد أعلن عن عملية الكرامة في 16 مايو 2014 في مدينة بنغازي؛ متهمًا "المُتطرفين" بالسيطرة على الدولة وإغراق البلاد في الفوضى. وحاول حَفْتَر تجميد عمل السلطة التشريعية المنتخبة؛ وهو ما جعل السلطة القائمة آنذاك (المؤتمر الوطني العام) تعتبره انقلابيًا يسعى لإعادة النظام القديم والقضاء على الثورة. ودشنت القوى والجماعات الإسلامية "العملية فجر" في مواجهة "عملية الكرامة" المدعومة من قبائل المنطقة الشرقية والعسكريين الغاضبين من قانون العزل السياسي الصادر في نوفمبر 2013 ومن ظاهرة الاغتيالات السياسية التي استهدفت بعض كبار الضباط. وترى مجموعة الأزمات الدولية[18] أن الانقسامات السياسية في ليبيا متعددة المستويات، وتعبّر عن شبكة معقدة من صراعات المصالح السياسية والاقتصادية والتحزبات والولاءات الأيدولوجية والمناطقية القبلية؛ بشكل يجعل من الصعب تمييز أطراف واضحة للصراع.

شهدت ليبيا صعود جماعات التطرف العنيف التي استغلت الفراغ السياسي والأمني في أعقاب انهيار الدولة في 2011. وفي 2014 أعلنت جماعة أنصار الشريعة، المسيطرة آنذاك على مدينة درنة، مبايعتها تنظيم الدولة الإسلامية، كما انتشرت عناصر التنظيم في أجزاء أخرى من ليبيا. وفي 2015 سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة سرت ومارس فيها سُلطاته كدولة متشددة تسعى لفرض رؤيتها الدينية على المجتمع وقررت عقوبات بدنية على السكان[19]. وارتكب التنظيم فظائع عديدة من بينها ذبح 21 شخصًا معظمهم من أقباط مصر[20].

ويرى مراقبون أن افتقار تنظيم الدولة الإسلامية للروابط الوثيقة مع القبائل اللِّيبية ولعدم توافر عامل الانقسام المذهبي، الذي غذى ماكينة التجنيد في العراق وسوريا، فإن الاستراتيجية التي يتبعها التنظيم في ليبيا هي العمل على تسريع "انهيار الدولة وتقويض مشاعر القومية المشتركة لدى اللِّيبيين"[21]. هذا فيما رَصد مُراقبون

[13] A QUICK GUIDE TO LIBYA'S MAIN PLAYERS http://www.ecfr.eu/mena/mapping_libya_conflict

[14] من هم أطراف الأزمة اللِّيبية؟ http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150709_libya_key_players

[15] من هو اللواء اللِّيبي "المنشق" خليفة حَفْتَر؟ http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140521_libya_profile_haftarf

[16] البرلمان اللِّيبي يتحالف مع اللواء حَفْتَر لفرض بعض النفوذ http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0I91MG20141020?sp=true

[17] فريدريك ويري، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2014 http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943

[18] مجموعة الأزمات الدولية، البناء السليم على مفاوضات جنيف، 26 فبراير 2015 https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/157-libya-getting-geneva-right-arabic.pdf

[19] رويترز: حقائق أساسية عن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، 9 ديسمبر 2016 http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN13Y1N4?sp=true

[20] هيومن رايتس ووتش، ليبيا/مصر- قتل المصريين جريمة حرب، 17 فبراير 2015 https://www.hrw.org/ar/news/2015/02/17/266827

[21] كيفن كايسي وستايسي بولارد، استراتيجية الدولة الإسلامية في ليبيا، صدى، 25 مارس 2015 http://carnegieendowment.org/sada/59491

صعود مجموعات مسلحة سلفية[22] تنخرط في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وتُشير تقارير إلى روابط بين هذه المجموعات السلفية المقاتلة والمملكة العربية السعودية. وبرغم نجاح القوات اللِّيبية بدعم من سلاح الجو الأمريكي في طرد تنظيم الدولة من معقله في سرت ومن مناطق أخرى، إلا أن خطر الإرهاب وانبعاث تنظيم الدولة مازالا يُهددان مستقبل ليبيا وأمنها[23].

بعد إخفاقها في عقد محادثات مدينة غدامس اللِّيبية في سبتمبر 2014؛ استطاعت الأمم المتحدة أن تُنظم جولتين ناجحتين من محادثات للسلام بين حكومة مجلس النواب وحكومة المؤتمر الوطني العام، تم عقدهما في جنيف في 14-15 و26-27 يناير 2015. في 17 ديسمبر 2015، شهدت مدينة الصخيرات في المغرب توقيع اتفاقية السلام. ووفقًا لاتفاق الصخيرات، تم تشكيل مجلس رئاسي يُمثل الأطياف السياسية والمناطق الجغرافية المختلفة، وتولى فايز السراج، عضو مجلس النواب بطرابلس، رئاسة المجلس الرئاسي الذي حظي بدعم الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا.

أكد مراقبون أن اتفاق الصخيرات قد "أفضى إلى إعادة تشكيل (تعقيد) الصراع الداخلي أكثر مما أسهم في تسويته"[24]؛ حيث أن للاتفاق مؤيدين ومعارضين في كلا الجانبين. وفي وقت مبكر أفصح الجنرال المثير للجدل حَفْتَر، المدعوم من مصر والإمارات العربية المتحدة، عن عدم اعترافه بحكومة الوفاق الوطني، وقال إنه "لا يتفق تمامًا مع مسودة الاتفاق"[25]. لم ينه اتفاق السلام الصراع في ليبيا، فبعد أن استطاعت حكومة الوفاق الوطني، بمعاونة من ميليشيات مصراتة، استعادة السيطرة[26] على مدينة سرت من تنظيم الدولة الإسلامية؛ قامت قوات تابعة لحَفْتَر، في سبتمبر 2016، بالسيطرة على الهلال النفطي[27] الذي تعتمد عليه حكومة الوفاق الوطني بشكل أساسي في مواردها.

وسعت مصر، التي تدعم حَفْتَر[28] وتعتبره حليفها في الحرب على الإرهاب، إلى القيام بدور الوسيط ورعاية حوار سياسي في القاهرة[29] بين حَفْتَر وغريمه فايز السراج، وصدر بيان القاهرة الذي دعا إلى تعديل اتفاق الصخيرات والنظر في إعادة هيكلة المجلس الرئاسي وآلية اتخاذ القرار، وعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعد أقصاه فبراير 2018. وفي يناير 2017 أعلنت لجنة الحوار السياسي اللِّيبي، عقب اجتماعها في مدينة الحمامات التونسية، الموافقة على إجراء تعديلات[30] على اتفاق الصخيرات.

تحولت ليبيا إلى بلد تُمزقه الصراعات وساحة للاستقطاب السياسي الدولي، ومثلما اتسمت الخريطة السياسية اللِّيبية الداخلية بالتعقيد، فإن مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الأزمة اللِّيبية لم تتميز بالبساطة. فهناك

[22] فريدريك ويري، وداعًا للهدوء؟، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 13 أكتوبر 2016 http://carnegie-mec.org/diwan/64863

[23] فريدريك ويري ولفرام لاشر، ليبيا بعد داعش، فورين آفيرز، 22 فبراير 2017 (نسخة مترجمة إلى العربية) http://carnegie-mec.org/2017/02/22/ar-pub-68171

[24] مجموعة الأزمات الدولية، الاتفاق السياسي اللِّيبي وضرورة إعادة صياغته (تقرير)، 4 نوفمبر 2016 https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/170-the-libyan-political-agreement-time-for-a-reset-arabic.pdf

[25] موقع "العربية نت"، حَفْتَر: لست راضياً عن اتفاق الصخيرات، 17 ديسمبر 2015

[26] Libyan forces say Islamic State beaten back in Sirte http://www.reuters.com/article/us-libya-security-idUSKCN114278

[27] ليبيا: فايز السراج يدعو للحوار بعد سيطرة قوات حَفْتَر على موانئ نفطية، 14 سبتمبر 2016 http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160914_libya_talks_oil_terminals

[28] لبنى منيب، سياسة مصر في ليبيا: انفتاح متزايد على طرفي الأزمة.. واستمرار الرهان على «حَفْتَر»، مدى مصر، 11 يناير 2017

[29] أسمهان سليمان و حسام بهجت، كواليس المحاولة المصرية «نصف الناجحة» لاستضافة قمة ليبية بين «السراج» و«حَفْتَر»، مدى مصر، 22 فبراير 2017

[30] Libyan political dialogue committee agrees to amend political agreement

دول تدعم المجلس الرئاسي ضد حَفْتَر وهي (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، والجزائر، وتركيا وقطر) فيما توجد قائمة أخرى لدول تدعم المجلس الرئاسي لكنها في ذات الوقت تقدم الدعم لحَفْتَر وتضم (روسيا، ومصر، والإمارات العربية المتحدة وفرنسا). وتتحدد المواقف الدولية والإقليمية وفقًا لسياقات الصراع والتنافس السياسي بين القوى الدولية الكبرى، وكذلك الخلاف بين الأطراف الدولية والإقليمية فيما يتعلق بوضع ومستقبل جماعات الإسلام السياسي في ليبيا والمنطقة بأسرها[31].

حُرية التنظم في ليبيا

شهدت ليبيا خلال عهد القذّافي قمعًا منهجيًا للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين؛ وعبر سنوات طويلة ظل المجتمع المدني أسيرًا لبيئة تشريعية مُقيدة وقمعية[32]، كما تعرض النُشطاء الحقوقيين والمُعارضين السياسيين للاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة والسجن، بالإضافة إلى قيام أجهزة الأمن اللِّيبية باغتيال العديد من المُعارضين في الخارج.

كانت حرية تكوين الأحزاب السياسية غائبة منذ إصدار قانون تجريم النشاط الحزبي في عام 1972، الذي اعتبر أن النشاط الحزبي "خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي"[33]. واستطاع النظام الحاكم تقييد العمل النقابي عبر القانون رقم 23 لسنة 1998 للنقابات والاتحادات والراوبط المهنية، وعمل النظام قبل الثورة على تأميم العمل النقابي[34] ليقطع الطريق أمام دعم النقابات لأي حِراك ديمقراطي.

بعد أن استطاعت الثورة إنجاز هدف الإطاحة بنظام القذّافي، صدر الإعلان الدستوري اللِّيبي[35] في عام 2011. وكَفَلَ الإعلان الدستوري الحق في حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات (المادة 15). وقام المجلس الوطني الانتقالي بإلغاء قانون تجريم الحزبية وأصدر القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية[36]. وفي عام 2013 صدر قانون العزل السياسي الذي يَحظُر على بعض من كانوا يتولون مناصب معينة تحت حكم القذّافي من تولي مناصب قيادية في الحكومة بعد الثورة والجيش والمؤسسات الأخرى وهو ما قد ينتهك حقوق الإنسان[37]، وفي فبراير 2015 ألغت الحكومة اللِّيبية المعترف بها دوليًا قانون العزل السياسي[38].

[31] مجموعة الأزمات الدولية، الاتفاق السياسي اللِّيبي وضرورة إعادة صياغته، مرجع سابق.

[32] لمزيد من التفاصيل حول البيئة التشريعية للمجتمع المدني في ليبيا قبل ثورة السابع عشر من فبراير 2011: عزة كامل المقهور، مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا: مؤسسات الظل، 26 سبتمبر 2010
http://www.libyaforum.org/index.php?option=com_content&view=article&id=539:2010-09-26-11-14-01&catid=49:2010-05-29-03-56-53&Itemid=192

[33] يمكن الاطلاع على القانون رقم 17 لسنة 1972 بشأن تجريم العمل الحزبي على الرابط التالي:
http://itcadel.gov.ly/wp-content/uploads/2015/12/law17-year1972.pdf

[34] عبير إبراهيم أمنينة، علاقة النظام السياسي بالنظام السياسي في ليبيا: دراسة حالة نقابة المحامين (1969 – 2009)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28، سنة 2010.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_28_43-60%20abir%20amnineh.pdf

[35] يمكن الاطلاع على نسخة كاملة من الإعلان الدستوري اللِّيبي على الرابط التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar

[36] يمكن الاطلاع على نص القانون عبر الرابط التالي: http://aladel.gov.ly/home/?p=812

[37] رومان ديفيد وهدى مزيودات، إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟، مشروع بروكينجز الدوحة – جامعة ستانفورد للتحولات العربية، سلسلة أوراق (4)، مارس 2014

وكانت السلطات اللِّيبية قد قامت بتعطيل قانون الجمعيات رقم 19 لسنة 2001[39]، وذلك بانتظار إصدار قانون جديد يتوافق مع المعايير الدولية لحرية التنظيم ويُلبي تطلعات المجتمع المدني. وأصدر المجلس الانتقالي مشروع قانون بشأن الجمعيات[40] ولم يتم إقراره. وحتى اليوم لا يوجد قانون ينظم عمل الجمعيات في ليبيا، حيث يتم الاعتماد على ضوابط وآليات تنظيمية[41] كبديل مؤقت للقانون.

وفي هذا الإطار، أصدرت وزارة الثقافة والمجتمع المدني ما يسمى "ضوابط أنشطة المنظمات الدولية لدعم المجتمع المدني في ليبيا"[42]. وهناك أيضًا مفوضة المجتمع المدني التي تختص بإشهار منظمات المجتمع المدني ودعمها، بالإضافة إلى تنظيم عمل المنظمات الدولية التي ترغب بالعمل في ليبيا[43]. وفيما اعترف رئيس مجلس إدارة المفوضية بافتقادها إلى "استراتيجية التعامل مع منظمات المجتمع المدني"[44]؛ قامت مجموعة من منظمات المجتمع اللِّيبية والإقليمية باتهام وزارة الثقافة ومفوضية المجتمع المدني بإصدار لوائح تنظيمية مقيدة للمجتمع المدني بطريقة مشابهة "لما كان عليه في حقبة القذَّافي القمعية، وتُؤدي هذه الهجمات إلى إغلاق الفضاء العام أمام الأصوات المعتدلة"[45]، واعتبرت المنظمات أن المجتمع المدني اللِّيبي يواجه خطر الموت أو الاضطرار للجوء للمنفى في ظل النزاع المُسلح الذي يُمزق أوصال ليبيا، وغياب إطار قانوني يحمي المجتمع المدني وسيطرة الخطاب المتطرف على المجال العام في ليبيا.

في مايو 2016، عقدت مجموعة من الخبراء القانونيين والنشطاء الحقوقيين اجتماعًا في تونس، شارك فيه أعضاء في مجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني، وقاموا بمناقشة أزمة قانون الجمعيات اللِّيبي. وأسفر الاجتماع عن إصدار تعديلات مقترحة على اللوائح التي سبق وأن أصدرتها المفوضية، بالإضافة إلى تعديلات على مسودة قانون الجمعيات التي أعدتها لجنة شكلتها وزارة الثقافة والمجتمع المدني في 2011[46].

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Lustration-in-Libya-Arabic.pdf

[38] الحكومة اللِّيبية تلغي قانون "العزل السياسي"، 3 فبراير 2015
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/02/150202_libya_political_isolation_law_revoked

[39] نص القانون 19 لسنة 2001: http://security-legislation.ly/ar/node/33256

[40] يمكن الاطلاع على مشروع القانون عبر الرابط التالي:
http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2013/12/Libya-Draft-Law-on-Associations-arabic-version.pdf

[41] محمد عمران، تشريعات المجتمع المدني في ليبيا، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 29 نوفمبر 2016
http://daamdth.org/archives/741

[42] يمكن الاطلاع على ضوابط أنشطة المنظمات الدولية لدعم المجتمع المدني في ليبيا عبر الرابط التالي:
http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2013/12/Libya-Controls-on-the-Activities-of-International-Organizations-Supporting-Civil-Society-in-Libya-Ministry-of-Culture-and-Civil-Society-Regulation-arabic-version.pdf

[43] للاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم 649 لسنة 2013: http://kenanaonline.com/files/0075/75575/649.pdf

[44] رئيس مجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني: لا يوجد قانون ينظم عمل المجتمع المدني ويضمن حقه في التعبير، بوابة أفريقيا الإخبارية، 29 أغسطس 2016 https://goo.gl/Sh7EyM

[45] ليبيا: لا يزال الحل ممكنًا، بيان صحفي صادر عن 11 منظمة غير حكومية، 1 يونيو 2016 http://www.cihrs.org/?p=18688

[46] يمكن الاطلاع على المذكرة الإيضاحية بشأن مشروع قانون الجمعيات، والتي قدمها كل من مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وشبكة مدافع لحقوق الإنسان عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/I2Hs4Z

وضع المُدافعين عن حقوق الإنسان

فضلًا عن غياب الإطار القانوني الذي يُوفر الحماية لمنظمات المجتمع المدني والعاملين بها، تأثر وضع المدافعين عن حقوق الإنسان باستمرار النزاع المسلح وانتشار جماعات التطرف العنيف التي ترفض ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية، فضلًا عن رغبتها في قمع كل مُحاولات توثيق وفضح انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، شَهدت ليبيا موجات متكررة من عمليات الاغتيال السياسي[47]، واستهداف مُمَنهج للمدافعين والمدافعات[48] عن حقوق الإنسان، حيث تعرض العديد منهم للترهيب والاختطاف والاغتيال؛ الأمر الذي دفع كثيرًا منهم لتقليص نشاطه الحقوقي أو الفرار بأسرته خارج البلاد طلبًا للأمن والحفاظ على الحياة. وفي أكتوبر 2014 أدان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا[49]. وقد أكدت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في ليبيا خلال عام 2016 استمرار الهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان بعمليات الخطف والقتل[50].

[47] موجة من الاغتيالات السياسية في ليبيا: غياب المحاسبة يهدد بتصاعد العنف، هيومن رايتس ووتش، 8 أغسطس https://www.hrw.org/ar/news/2013/08/08/2507222013

[48] ليبيا ـ تحية إجلال إلى سلوى بوقعيقيص: اغتيال الناشطة الحقوقية البارزة في ليبيا، هيومن رايتس ووتش، 26 يونيو 2014 https://www.hrw.org/ar/news/2014/06/26/254317

[49] مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد يدين الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا، مركز أنباء الأمم المتحدة، 14 أكتوبر 2014 http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=21906#.WOZoxIjytPY

[50] يمكن الاطلاع على نسخة من التقرير عبر الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/libya/report-libya/

وضع النساء في ليبيا:

حُرمت المرأة اللِّيبية لعقود طويلة من الحق في المساواة مع الرجل، ولم تكن البيئة التشريعية في عهد القذَّافي العائق الوحيد أمام تمتُّع المرأة بالحق في المساواة، بل كانت – ومازالت – التقاليد الاجتماعية والدينية الموروثة تُمثِلُ عائقًا أساسيًا أمام احترام وتعزيز حقوق النساء في ليبيا.

سعت المدافعات اللِّيبيات عن حقوق المرأة إلى الاستفادة من أجواء الحرية التي خلقتها الثورة، وقمن بالسعي إلى تعزيز وضع النساء في المجال العام، وفي هذا الإطار تم تدشين حملة لزيادة التمثيل السياسي للنساء في انتخابات المؤتمر الوطني العام؛ وهو ما أثمر عن تعديل قانون الانتخابات ليتضمن التأكيد على المساواة بين الجنسين ولتُفرض على الأحزاب ترشيح نساء على قوائمها الانتخابية. وقد تقدمت نحو 600 سيدة ليبية للترشح في انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، ومن بين 200 عضو تم انتخاب 33 سيدة.

وبعد انتخاب المؤتمر الوطني العام قامت منظمات حقوق المرأة اللِّيبية بالمطالبة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية التي ستقم بصياغة الدستور الجديد للبلاد. وقد تم الانتهاء من مشروع الدستور في 2016، ولكن لم يتم الاستفتاء عليه، حتى كتابة هذه السطور، بسبب الصراعات السياسية المحتدمة. في مشروع الدستور[51] الصادرة في أبريل 2016 وردت المادة 57 بشأن دعم حقوق المرأة، ونصت على إلزام الدولة بسن القوانين التي تكفل حماية المرأة ورفع مكانتها في المجتمع وتَحظُر التمييز ضدها والقضاء على الثقافة السلبية والعادات الاجتماعية التي تَنتقِص من كرامتها. ورغم ذلك فإن المادة 12 في مشروع الدستور بشأن اكتساب الجنسية اللِّيبية، تجعل اكتساب الجنسية حقًا تلقائيًا لكل من ولد لأب ليبي، أما من ولد لأم ليبية فسوف يتولى القانون البت في إمكانية منحه الجنسية. ونشير هنا إلى أن القانون رقم 24 لسنة 2010 بشأن أحكام الجنسية اللِّيبية[52] يضع قيوداً فِضفاضة على حق المرأة اللِّيبية في منح الجنسية لأطفالها من زوج أجنبي.

أدى حرص المرأة اللِّيبية على انتزاع حقها في المشاركة السياسية بعد الثورة، إلى أن حازت ليبيا على المرتبة التاسعة كأفضل بلد عربي يمكن أن تعيش فيه المرأة، وذلك في استطلاع[53] أجرته مؤسسة "تومسون رويترز" في 2013. لكن تحتاج هذه النتيجة إلى إعادة نظر، وذلك استناداً إلى البيئة التشريعية اللِّيبية التي مازالت تحتاج لكثير من المراجعات[54]، حتى تضمن حماية المرأة وتعزيز حقها في المساواة مع الرجل، فضلًا عن التحديات الأخرى التي تواجه النساء وأبرزها العادات والتقاليد المعادية للحق في المساواة. وهو ما أكده تقرير حركة النساء قادمات إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الدوري الشامل في أكتوبر 2014.

[51] يمكن الاطلاع على نسخة من مشروع الدستور على الرابط التالي:http://www.constitutionnet.org/ar/vl/item/mshrw-aldstwr-allyby-almtmd-fy-19-abryl-2016

[52] يمكن الاطلاع على نص القانون عبر الرابط التالي: http://security-legislation.ly/ar/node/33060

[53] ليبيا تاسع أفضل بلد عربي تعيش فيه النساء، العربية نت، 15 نوفمبر 2013

[54] قامت هيومن رايتس ووتش بإجراء قراءة جيدة في حقوق المرأة في التشريعات اللِّيبية، وذلك في تقريرها على الرابط التالي:

ثورة للجميع: حقوق المرأة في ليبيا الجديدة، هيومن رايتس ووتش، 26 مايو 2013 https://www.hrw.org/ar/report/2013/05/26/256433

لا يُقر القانون رقم (10) لسنة 1984 ف بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهم[55] بالمساواة بين الرجل والمرأة في الزواج والطلاق والميراث، كما يسمح بتعدد الزوجات. وهو ما انتقدته لجنة سيداو في ملاحظاتها الختامية في فبراير 2009 عن حقوق النساء في ليبيا[56].

العنف ضد المرأة مشكلة قديمة في المجتمع اللِّيبي، ولم يتم معالجتها جذريًا في التشريعات اللِّيبية. ورغم أن القانون رقم (10) لسنة 1984 قد جعل من حقوق الزوجة على الزوج "عدم إلحاق ضرر بها، ماديًا كان أو معنويًا" إلا أنه لم ينص على آليات لحماية المرأة من العنف الأسري. أيضًا يقوم قانون العقوبات اللِّيبي بتخفيف العقوبة على جريمة القتل فيما يُعرف بجرائم الشرف، حيث خصص المادة 375 لعقوبة ما أسماه "القتل أو الإيذاء حفظًا للعرض". ووفقًا للمادة المذكورة، فإن كل رجل فوجئ بمشاهدة "زوجته أو بنته أو أخته أو أمه في حالة تلبس بالزنى أو في حالة جماع غير مشروع فقتلها في الحال هي أو شريكها أو هما معًا ردًا للاعتداء الماس بشرفه أو شرف أسرته، يعاقب بالحبس"[57] أما إذا كان اقتصر الاعتداء على "الضرب أو الإيذاء البسيط" فلا عقوبة على الرجل الغاضب لشرفه. وينص القانون على عقوبة الإعدام حال ارتكاب عقوبة القتل، في غير جرائم الشرف. وتقول هيومن رايتس ووتش في تعليقها على العنف ضد المرأة في قانون العقوبات اللِّيبي أنه "ينتهك بوضوح مطلب حقوق الإنسان الدولية بأن الأشخاص يستحقون المساواة أمام القانون ويجب ألا يعانوا من التمييز من واقع جنسهم"[58].

وفيما تجرم القوانين اللِّيبية العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، فإن النساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب يعانين لإثبات أنهن تعرضن للإكراه، وإذا لم يُقدمن أدلة ملموسة للمحكمة فقد يتعرضن للسجن. ودرءًا للوصم في المجتمع يتم تزويج الضحايا من المغتصبين. وهي الممارسة التي أعربت السيداو عن قلقها بشأنها في ملاحظاتها الختامية لعام 2009، فضلًا عن استمرار العمل بقانون 70 لسنة 1993 الذي يُجرم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج.

وفي إطار التمييز المنهجي ضد المرأة، أصدرت دار الإفتاء "أكثر من 35 فتوى في الفترة من 2013 وحتى 2015 كلها مُقيدة لحقوق المرأة، تتضمن بعضها منع المرأة من السفر دون مرافق رجل"[59]. وفي 16 فبراير 2017 أصدرت السلطات في شرق ليبيا قرارًا يمنع النساء تحت سن 60 عامًا من السفر إلى الخارج ما لم يكنّ مصحوبات بوليّ أمر ذكر[60]. وأثار القرار ردة فعل غاضبة من منظمات حقوق الإنسان[61]. فقامت السلطات بإلغاء القرار في 23 فبراير 2017، ولكن تم الالتفاف عليه بإصدار قرار جديد يُلزم النساء والرجال في الفئة العمرية 18 - 45 عامًا بالحصول على تصريح أجهزة الأمن قبل السفر إلى الخارج انطلاقًا من شرق ليبيا.

[55] يمكن الاطلاع على نص القانون على الرابط التالي:http://aladel.gov.ly/home/?p=1246

[56] للإطلاع على ملاحظات السيداو: http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fLBY%2fC O%2f5&Lang=ar

[57] يمكن الاطلاع على قانون العقوبات اللِّيبي على الرابط التالي: https://goo.gl/IccVHM

[58] ثورة للجميع: حقوق المرأة في ليبيا الجديدة، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

[59] منظمات المجتمع المدني ترحب بالاستعراض الدوري الشامل للملف الحقوقي اللِّيبي أمام الأمم المتحدة، وتحث ليبيا على قبول التوصيات وتنفيذها، بيان صحفي صادر عن 7 منظمات ليبية واقليمية، 19 مايو 2015 :http://www.cihrs.org/?p=15037

[60] ليبيا: قيود تمييزية ضدّ المرأة، هيومن رايتس ووتش، 23 فبراير 2017 https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/23/3004222

[61] ائتلاف المنظمات اللِّيبية لحقوق الإنسان يدين بشدة قرار منع سفر النساء اللِّيبيات باعتباره مخالفاً للدستور وانتهاكاً لحقوق الإنسان، ويطالب بإلغائه، 21 فبراير 2017 https://goo.gl/87xa0v

قائمة المُعاهدات الدولية التي صادقت عليها ليبيا:

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التصديق في 15 مايو 1970).
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (التصديق في 15 مايو 1970).
3. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التصديق في 16 مايو 1989).
4. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوقيع في 1 مايو 2008).
5. اتفاقية حقوق الطفل (التصديق في 15 أبريل 1993).
6. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التصديق في 16 مايو 1989).
7. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المُهاجرين وأفراد أسرهم (التصديق في 18 يونيو 2004).
8. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (التصديق في 3 يوليو 1968).
9. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (التصديق في 29 أكتوبر 2004).

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (التصديق في 18 يونيو 2004).

اوراق مركز دعم التحول الديمقراطي

- **إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (تونس).**

- **استقلال القضاء في مصر .. تاريخ لا ينتهي من الصدام مع السلطة التنفيذية.**

- **شرق ليبيا: الدولة المدنية بين مطرقة العسكر وسندان التشدد الديني**

مركز دعم التحول الديمقراطي و حقوق الانسان

مؤسسة شبه اقليمية غير حكومية مستقلة أسست عام 2015، تهدف إلى خلق مناخ مائم للتقدم بالبناء الديمقراطي المعتدل الى مؤسسة حقوق الانسان في تكاملها وشموليتها، وتسعى إلى دعم وتعزيز مسارات ومؤسسات ديمقراطية تشاركية على أسس المدنية والمساواة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تنمية القدرات ودعم الجهود الرامية إلى إصلاح السياسات والتشريعات بما يلائم مبادئ الديمقراطية المرتكزة على حقوق الانسان والاسهام في انتاج معرفة حول واقع ومسارات التحول الديمقراطي في البلدان المعنية. وتعمل المؤسسة بالتعاون مع الأطراف المعنية من منظمات وهيئات المجتمع المدني المحلية،والاقليمية، والدولية. والجهات الحكومية والقوى السياسية والنشطين المجتمع المدني.

DEMOCRATIC TRANSITION AND HUMAN RIGHTS SUPPORT CENTER

A Sub-regional independent non-governmental organization founded in 2015 that aims to create favorable climate to the progress of the democratic structure based on the principles of the human rights in its integrations and comprehensiveness. DAAM seeks to support and promote paths and institutions of participatory democracy based on civilization, equality and sustainable development ground via capacity development and supporting efforts designed to reform policies and legislation. This would help fitting the principles of democracy based on human rights and contributing of knowledge production about the reality and the paths of democratic transition in the related countries. (DAAM) works in cooperation with relevant stakeholders from the civil society organizations and bodies locally, regionally, and internationally, including governmental bodies, political forces and civil society activists.

info.daamdth.org
www.daamdth.org
13 Moussolo Ibn Soufiane
Alain Savary-Tunis